محمود الفطافطة*

التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة/ يوسف جبارين

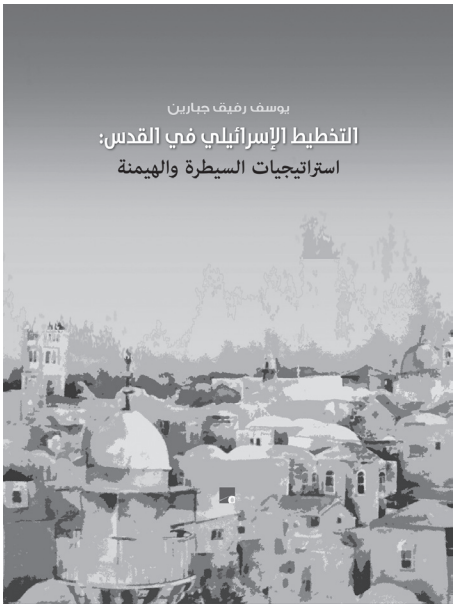

اسم الكتاب: التخطيط الإسرائيلي في القدس: استراتيجيات السيطرة والهيمنة

المؤلف: يوسف جبارين

الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ــ مدار

السنة: ٢٠١٦

الصفحات: ١٤٤

استعملت الحركة الصهيونية، وبعد ذلك إسرائيل، سياسات الأرض والتخطيط المديني والعمراني والاجتماعي والديمغرافي من أجل تحقيق أهداف جيوــ سياسية في القدس، ومن أجل السيطرة

* أكاديمي ومؤسس «باحثون بلا حدود»ــ رام الله.

ويوضح جبارين أنه تم تجاهل حق الفلسطينيين في القدس في إنتاج الفضاء. ويستنتج أن الفلسطينيين لم يتمتعوا بهذا الحق أبداً، وأنه منذ الانتداب البريطاني- قبل قرن تقريباً- لم تكن لديهم الفرصة للعب دور ذي أهمية في التخطيط الرسمي للقدس.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي تحيط بالمقدسيين استمر السكان في مقاومة السياسات الجيوبوليتكية والديمغرافية الإسرائيلية، مثل البناء من دون ترخيص، كما سعوا إلى إعادة تشكيل ظروفهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشونها بنجاحٍ واضح.

المحكمة والمطلقة على أراضي المدينة جُلّها وما هو حولها، خاصة ما هو في عمق الضفة الغربية، وكذلك إعادة صياغة تاريخ القدس من جديد، عبر إنتاج أُسطورة «أورشليم» القديمة واستحضارها بهدف ترسيخ تحويلها إلى عاصمة إسرائيل الأبدية.

وأثّرت هذه السياسات بشكلٍ حاسم على الفلسطينيين ومستقبلهم السياسي في المدينة، وطال الأمر المستوى المكاني وكذلك الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي. هذا التأثير هو الذي يرصده ويحلله وينقده المؤلف البروفيسور يوسف جبارين في كتابه عبر تحليل استراتيجيات السيطرة الإسرائيلية في القدس من حيث ماهيتها وأهدافها ورؤيتها للمستقبل واستعراض أهدافها بعيدة المدى فيما يتعلق بمصير المدينة، إلى جانب تحديد إسقاطاتها على حياة الفلسطينيين، وعلى مستقبل المدينة السياسي.

التخطيط... هيمنة ونتائج

يتكون الكتاب من خمسة فصول، إضافة الى التوصيات وقائمة المراجع. يتضمن الفصل الأول المقدمة، وتناول المؤلف فيه عدة محاور، أهمها: تخطيط الهيمنة في القدس ونتائجه. ويرى الكاتب أن التخطيط الإسرائيلي كان- وما زال- يلعب دوراً منقطع النظير من أجل حسم مستقبل القدس بهدف ضمان مستقبلها الجيوسياسي كعاصمةٍ أبديةٍ لإسرائيل ومنع تقسيمها. وبشكلٍ عيني، تهدف إسرائيل، وفق المؤلف، إلى حسم الحالة الديمغرافية والجيوسياسية للقدس الشرقية بهدف منع إقامة عاصمة فلسطينية فيها ودمجها بالقدس الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية.

أما بخصوص نتائج هذا التخطيط، فيلخص الكاتب أهمها في الآتي: تدمير شامل للبلدات الفلسطينية غرب مدينة القدس، وتهجير سكان القدس الغربية، والسيطرة على الأحياء والإرث المعماري الفلسطيني في القدس الغربية، وسقوط حاضرة فلسطين، بحيث «إنه لو لم تحدث النكبة لوصل اليوم عدد سكان القدس وضواحيها، أو حاضرة القدس، إلى نحو مليوني نسمة»، ومصادرة غالبية أراضي القدس الشرقية، وتجريم أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين وفق قانون التخطيط الإسرائيلي، بحيث يوجد في القدس اليوم ٤٤ ألف منزل فلسطيني «غير قانوني» أو غير معترف به وفق القانون الإسرائيلي، وهذه المنازل مهددة بالهدم بشكلٍ دائم، إلى جانب تحويل أحياء القدس الشرقية إلى مساكن فقر وكانتونات منفصلة ومبعثرة.

أما الفصل الثاني، فيخصصه المؤلف للحديث عن الإطار النظري لموضوع الحق في مدينة القدس، ومن ثم يعرض ما قام بتطويره نظرياً لمصطلح الحق في إنتاج المكان. ويبين أن إحدى استراتيجيات تخطيط الهيمنة المركزية في المجتمعات الاستعمارية هي استراتيجية إقصاء السكان الأصليين ونزع الحقوق بأدواتٍ تتعلق بسياسات الحيز والأرض والاقتصاد والبيئة. ويتأسس تحليل الكاتب في هذا الفصل على استراتيجيات الهيمنة عبر الإقصاء، التي تضم إقصاء الفلسطينيين عن المشاركة في تخطيط مدينتهم، ونزع حقهم في الاستملاك. ويعرض الفصل استراتيجيات الإقصاء إبان الانتداب البريطاني وحتى الاحتلال الإسرائيلي للمدينة.

المقاومة بالولادة!

ويوضح جبارين أنه تم تجاهل حق الفلسطينيين في القدس في إنتاج الفضاء. ويستنتج أن الفلسطينيين لم يتمتعوا بهذا الحق أبداً، وأنه منذ الانتداب البريطاني- قبل قرن تقريباً- لم تكن لديهم الفرصة للعب دور ذي أهمية في التخطيط الرسمي للقدس.

يتطرق الكتاب إلى استراتيجيات التخطيط المكاني للقدس الشرقية، وأبرزُها: إخفاء التوسع والنمو الطبيعي للضواحي الفلسطينية، وأن ترسيم حدودها محدد بالمناطق المبنية فقط، وقطع الارتباط بين المناطق الحضرية الفلسطينية في القدس الشرقية، إذ إن الهيكل الحضري فيها مُفكك، وتبدو مساحته على شكل تكوينات ذات ضواحٍ متفرقةٍ تفتقر إلى الوصلات الحضرية بين بعضها البعض، والسيطرة على «الحوض المقدس» والمناطق المحيطة به مباشرة.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة التي تحيط بالمقدسيين استمر السكان في مقاومة السياسات الجيوبوليتكية والديمغرافية الإسرائيلية، مثل البناء من دون ترخيص، كما سعوا إلى إعادة تشكيل ظروفهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي يعيشونها بنجاحٍ واضح. واستمروا في تحدي الدولة (بلدية القدس، وجمعيات المستوطنين اليهود) من خلال أشكالٍ فريدةٍ من الاستملاك وإنتاج الفضاء. ويذكر الكاتب أن إسرائيل ما زالت تبذل جهدها لتشكيل واقع المدينة جغرافياً وديمغرافياً للحفاظ على قدسٍ «موحدة» بغالبيةٍ يهودية، فيما المقاومة الفلسطينية لهذه السياسات مستمرة بمختلف الأشكال.

وأبرز هذه الأشكال، حسب المؤلف، النمو السكاني، إذ يقول: «إنّ المقدسيين يعون أنّ نموهم السكاني يُقوّي موقفهم في المدينة، بغض النظر عن استراتيجية الدولة ومؤسسات التخطيط التي تتبعها ديمغرافياً، حيث نما عدد المقدسيين بثباتٍ في السنوات الأخيرة: ٢٥,٨٥٪ عام ١٩٦٧ و٣١,٧٪ عام ٢٠٠٠ و٣٦,٨٪ عام ٢٠١٢.

ويشير الكتاب إلى أنه عندما تتم مهاجمة أو تجاهل حق مجموعة في إنتاج الفضاء يمكن اعتبارهم في دولة حرمان حضري. فـ»المقدسيون في مثل هذه الدولة هم نتاج الإقصاء المقصود عن إنتاج المكان من قبل بلدية القدس ومؤسسات التنظيم المحلي والاقليمي الإسرائيلية».

ثنائية الإقصاء والمواجهة!

يتناول الفصل الثالث التخطيط الإسرائيلي في القدس، إذ يؤكد أنه منذ قرار إسرائيل ضم شرقي القدس في العام ١٩٦٧ وحتى اليوم بقيت سياسة رؤساء المدينة على حالها- اعتبار الفلسطينيين المقدسيين خطراً ديمغرافياً، وإقصائهم التام والمطلق عن التخطيط والتطوير في المدينة والتركيز على تهويدها- وترتبت عن هذه السياسة إسقاطات أدت إلى: بنى تحتية في حالة متردية ومزرية في أحياء القدس الشرقية، واكتظاظ سكاني شديد جداً، وتحويل سكان القدس الشرقية إلى «مُخالفي بناء»، جراء عدم منحهم تصاريح البناء، والتغلغل اليهودي التدريجي والمتواصل في الأحياء الفلسطينية.

ويقدم المؤلف جملة من الأفكار والتوصيات لوضعها موضع التطبيق في مخططٍ يعتمد هذا الخط التوجيهي المذكور سالفاً، ومن أبرزها: تخطيط القدس الشرقية؛ باعتبارها عاصمة للشعب الفلسطيني، وتخطيط فلسطيني لحاضرة (متروبولين) القدس كنواة للدولة الفلسطينية، ودعم المقدسيين باستمرار وتعزيز صمودهم من خلال وسائل تخطيطية تعالج قضايا السكن والمجتمع والاقتصاد، ودمج المقدسيين مع بقية الضفة الغربية وإشراكهم في وضع وتحقيق أجندةٍ تخطيطيةٍ فلسطينيةٍ عامة.

استراتيجيات الطمس والتهويد

يناقش الفصل الرابع بشكلٍ مختصرٍ الاستراتيجيات الرئيسة للخطة القومية لإسرائيل التي تمت الموافقة عليها، وخطة القدس المناطقية التي تمت الموافقة عليها مؤخراً. كما يركز هذا الفصل على خطة القدس رقم ٢٠٠٠ التي لها تأثيرات خطيرة على مساحة القدس ومستقبلها الجغرافي.

وفي هذا الخصوص، يتطرق الكتاب إلى استراتيجيات التخطيط المكاني للقدس الشرقية، وأبرزُها: إخفاء التوسع والنمو الطبيعي للضواحي الفلسطينية، وأن ترسيم حدودها محدد بالمناطق المبنية فقط، وقطع الارتباط بين المناطق الحضرية الفلسطينية في القدس الشرقية، إذ إن الهيكل الحضري فيها مُفكك، وتبدو مساحته على شكل تكوينات ذات ضواحٍ متفرقةٍ تفتقر إلى الوصلات الحضرية

إن الاستراتيجيات وسياسات التخطيط التي تنتهجها إسرائيل لتأمين السيطرة اليهودية والهيمنة الإسرائيلية على القدس هدفها استمرار تنامي الوجود الاستيطاني داخل المدينة وحولها، وتهديد إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس العربية، وإلى حرمان المقدسيين من حقهم في المدينة.

بين بعضها البعض، والسيطرة على «الحوض المقدس» والمناطق المحيطة به مباشرة (البلدة القديمة والمحيطة بها، مثل: سلوان وعين حلوة والطور والشيخ جراح) التي هي مليئة بالرمزية والحساسيات الدينية والتاريخية والثقافية، إلى جانب تنمية القدس الغربية وخلق فرص عمل جديدة فيها، مع إهمال احتياجات المقدسيين للتنمية الاقتصادية والوظائف.

كل هذا، وغيره هدفه جعل القدس مدينة يهودية، عاصمة دولة إسرائيل ومركزها السياسي والروحي والثقافي، وهذا ما جسدته الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة عبر تنفيذ خطة استراتيجية واضحة ومحددة، عملت، ولا تزال، هذه الحكومات على تنفيذها.

ويبين المؤلف أن النظام التخطيطي الإسرائيلي تَصرَّف كآلةٍ «جهنميةٍ» مهمتها تثبيت انتصار العام ١٩٦٧، بهدف تهويد القدس عبر تغيير جغرافية المدينة ومناطقها. ويشير إلى أن نظام التخطيط وعمله في القدس تأثر بجملة مؤثرات تنظيمية وقانونية وسياسية وأيديولوجية، وقد سيطرت هذه المؤثرات مجتمعةً وقلصت من الأعمال الخاصة بالتنمية السكنية والفضاءات العامة والمناطق الصناعية والبنى التحية في القدس، فيما تم توجيه جهود وموارد هائلة نحو تنمية القدس في جانبيها الغربي والشرقي لكي تكون عاصمة إسرائيل.

ويرى هذا الفصل أن التخطيط القومي والمناطقي والمحلي الإسرائيلي يولد ممارسات ووقائع سياسية وجغرافية وديمغرافية متناسقة على الأرض في القدس، كما يغير منطقتها الميتروبولية الأوسع. ولهذه المستويات التخطيطية الثلاثة أهداف واستراتيجيات ووسائل معينة من أجل التشكيل المكاني والاقتصادي والبيئي والديمغرافي للقدس.

خرائط الإلغاء وغياب البديل!

جاء الفصل الخامس من الكتاب ليتضمن مُلخصاً لأبرز استنتاجات الدراسة. ومما جاء فيه أن خطط تهويد القدس لم تتوقف فقط على الحكومات الإسرائيلية وأجهزتها، بل تدخل المجتمع المدني الاستيطاني واليهودي العالمي من أجل إحكام السيطرة على القدس في السنوات الأخيرة خاصة. ويُشار في الكتاب إلى خطط وُضعت في السنوات الأخيرة، وهي ليست جزءاً من الخرائط الهيكلية الشاملة، وإنما وضعتها جهات خاصة وجمعيات تابعة للمستوطنين؛ تتغذى على موارد هائلة توفرها لها جمعيات يهودية أميركية، وتضع لها هدفاً واحداً مركزياً: الاحتلال التدريجي الزاحف للأحياء الفلسطينية في القدس.

ويذكر الكاتب أن إسرائيل حولت الصراع على المدينة إلى صراع يوميّ على المسكن، وصراع على الحوض المقدس والبلدة القديمة والحرم الشريف والرواية التاريخية، وأن «تخطيط الهيمنة» الإسرائيلي في القدس يرتكز إلى أيديولوجية لا تأخذ بعين الاعتبار حق الفلسطينيين في المدينة ووجودهم فيها.

ويرى أن هذا التخطيط هو تخطيط جيوسياسي، له مآربه وأهدافه بعيدة المدى، ويمتاز تخطيط الهيمنة بجوانبه المظلمة تجاه الفلسطينيين، فالقوة هي أساسه واعتماده، وغالباً يستعمل التدابير العسكرية والاقتصادية وسياسات الأرض والتخطيط من أجل تحقيق أهدافه. وأمام كل ذلك، هنالك غياب مطلق لسياسات استراتيجية فلسطينية لمواجهة شمولية تخطيط الهيمنة في القدس.

استنتاج وتقييم عام

إن الاستراتيجيات وسياسات التخطيط التي تنتهجها إسرائيل لتأمين السيطرة اليهودية والهيمنة الإسرائيلية على القدس هدفها

استمرار تنامي الوجود الاستيطاني داخل المدينة وحولها، وتهديد إمكان قيام دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس العربية، وإلى حرمان المقدسيين من حقهم في المدينة.

ونتيجة تطبيق هذه الاستراتيجيات والسياسات صار المطلب الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة وعاصمتها القدس الشريف مُهدداً، خصوصاً بعد إقامة جدار الفصل العنصري الذي سلب الجغرافيا، وشتت السكان، ونهب الموارد، وشوّه الطبيعة، وقتل العمران، وأضعف العلاقات الاجتماعية للمجتمع المقدسي ومحيطه.

وفي موازاة الإجراءات الحادة جداً التي تتخذها بلدية الاحتلال وحكومات إسرائيل في القدس يستوجب الأمر ضرورة اتخاذ إجراءات لإعداد مخطط فلسطيني بديل، يُنصف منطقة القدس الشرقية ومئات آلاف الفلسطينيين الذين يعيشون فيها. ويتعين لمثل هذا المخطط أن يشمل مقومات مدينية تخدم سكان المدينة، إلى جانب مقومات وطنية واسعة ترتبط بمكانة مدينة القدس ودورها ودلالتها الرمزية المميزة بالنسبة للشعب الفلسطيني.

أما بخصوص التقييم العام للكتاب، فإنه يجب التأكيد على جملة نقاط أساسية:

١. يُقدم الكتاب معطيات وفيرة وثرية «أعمَلَ» فيها الباحث جدارته التحليلية ورؤيته الاستشرافية، إذ إنه استطاع، وبتميز، الربط بين السياسات الإسرائيلية المتعاقبة إزاء القدس تاريخياً وربطها مع الأهداف السياسية والاستراتيجية الإسرائيلية المنفذة في القدس خدمةً للمشروع الإحلالي والعنصري المعمول به منذ احتلال القدس الشرقية في العام ١٩٦٧. فالكتاب في كليته العامة يمتاز بأهمية قصوى من حيث الموضوع والمضمون. فهذا الموضوع ندر التطرق إليه بصورة معمقة وتحليلية ونقدية شاملة، في حين أن المضمون يمتاز بتوسع واعتماد على مصادر أولية مهمة، لا سيما اللغتين العبرية والإنجليزية.

٢. استطاع المؤلف (نظراً إلى إجادته اللغة العبرية، وخبرته الواسعة في مجال تخطيط المدن) الإحاطة الجيدة والشاملة بالموضوع المبحوث، إذ إنه «تنويعةٌ» واسعةٌ وغنيةٌ من النماذج والخرائط والمعطيات والإحصاءات والتصريحات التي تصب في خانة عمليات (الرصد والتحليل والنقد والتوصية والاستشراف) التي تؤدي في مجملها للوصول إلى صورة واضحة ومتقاربة لواقع السياسات الإسرائيلية ومستقبلها في مدينة القدس.

٣. تكتسب الدراسة أهميتها من جوانب عدة؛ الأول أن القدس، بما تمثله من مكانة حضارية وروحية وسياسية كبرى للفلسطينيين والعرب والمسلمين عموماً، تتطلب بحثاً عميقاً وموضوعياً لطبيعة ما يدور فيها، وحقيقة ما يُخطط لها، وقد جاءت هذه الدراسة لتسد مساحةً واسعةً من الثغرة المعرفية والبحثية في هذا المضمار. أما الجانب الثاني، فينبع من حاجة المكتبة الفلسطينية والعربية إلى دراسة بحثية وسياساتية معمقة للسياسات الإسرائيلية المتعلقة في مجال الهيمنة على الحيز المكاني وتغييب الفعل الديمغرافي العربي المقدسي الذي يتزايد نموه، رغم سياسات الإقصاء والتهويد والتغييب الإسرائيلية.

ويندرج الجانب الثالث في دراسة السياسات الإسرائيلية تجاه مدينة القدس، والآليات الممكنة لمواجهتها، لا سيما أن إسرائيل تسعى، بوتيرةٍ متسارعةٍ وجدٍّ منقطع النظير، إلى تهويد المدينة وتفريغها من سكانها الأصليين، سعياً في إخراج المدينة من أي نقاش أو تسوية سياسية مقبلة.

٤. رغم كل ذلك، لم يمنع الأمر من وجود بعض السلبيات التي لازمت الدراسة، التي نجملها في الآتي:

أ. رغم إكثار المؤلف من استعراض تصريحات ومواقف العديد من الباحثين والمسؤولين الإسرائيليين، فإنه في بعض الحالات لم يقم بالتحليل الواسع والربط المنطقي، كما أن هناك بعض القضايا اكتفى المؤلف بالمرور عليها سريعاً دون أن يمنحها الحق في المعطيات والتحليل.

ب. نلاحظ وجود بعض المحاور أوسع من فصول أُخرى، على الرغم من بعض الفصول القصيرة ذات الأهمية، وفيها أحداث ووقائع بحاجةٍ إلى توسُّع معلوماتي وتحليلي أكثر.